موجة الارتفاعات الأخيرة مدفوعة بتحسن الطلب

النفط ينخفض 3 بالمئة لكن «برنت» أعلى 50 دولاراً للبرميل

تراجعت أسعار عقود خام برنت لأقرب إستحقاق، أمس الاثنين ، بنسبة 3.1 في المائة لتتداول عند 50.6 دولار للبرميل. كما انخفضت أسعار خام غرب تكساس الوسيط WTI (الأمريكي) لأقرب إستحقاق، بنحو 3 في المائة لتتداول عند 47.8 دولار للبرميل.

كانت الأسعار قد ارتفعت مع بدء الترخيص للقاحات الوقاية من فيروس كورونا، وتوافق "أوبك+" على تمديد اتفاق خفض الانتاج حتى نهاية العام.

و15 يوليو الماضي، قال وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان، إن تخفيضات الإنتاج الفعلية لمجموعة "أوبك+"، التي ستبدأ مطلع (أغسطس)، ستبلغ 7.7 مليون برميل يوميا وترتفع إلى 8.1 مليون برميل يوميا بعد إضافة تعويضات الدول، التي كانت أقل امتثالا في الشهور الماضية.

و6 يونيو الماضي، تم تمديد اتفاق أوبك+ بخفض الانتاج بواقع 9.7 مليون برميل يوميا حتى نهاية يوليو المقبل.

موجة الارتفاعات الأخيرة مدفوعة بتحسن الطلب مع بدء الفتح التدريجي للاقتصادات حول العالم وتخفيف قيود مواجهة "كورونا"، إضافة إلى تقلص المعروض مع إعلان تخفيضات طوعية من السعودية بمقدار مليون برميل يوميا. ووجهت وزارة الطاقة، شركة أرامكو السعودية بتخفيض إنتاجها من البترول الخام، لشهر يونيو القادم، بكمية إضافية طوعية تبلغ مليون برميل يومياً، تُضَاف إلى التخفيض الذي التزمت به المملكة في اتفاقية أوبك بلس الأخيرة، في الثاني عشر من إبريل 2020.

وبهذا سيكون حجم التخفيض الذي ستلتزم به المملكة، قياساً على معدل إنتاجها في شهر إبريل الماضي، نحو 4.8 مليون برميل يومياً. وبالتالي سيكون إنتاجها لشهر يونيو، بعد الخفضين الأساس والطوعي، نحو 7.5 مليون برميل يومياً. كما وجّهت وزارة الطاقة، الشركة السعودية إلى السعي لخفض إنتاجها في شهر مايو الجاري، عن المستوى المستهدف وهو نحو 8.5 مليون برميل يومياً، بالتوافق مع عملائها.

وتستهدف من هذا الخفض الإضافي تحفيز الدول المشاركة في اتفاق أوبك بلس، والدول المنتجة الأخرى، للالتزام بنسب الخفض التي التزمت بها، وتقديم المزيد من الخفض في إنتاجها، وذلك سعيًا منها لدعم استقرار الأسواق البترولية العالمية.

وكانت أسعار النفط صعدت في الفترة الأخيرة، بفضل بدء دول تحالف "أوبك +" بتنفيذ الاتفاق، الذي يقضي بخفض تاريخي بواقع 9.7 مليون برميل يوميا، مباشرة بعد التراجعات الحادة لأسعار النفط، ولم تنتظر بدء التطبيق الذي كان مقررا له الأول من (مايو).

ودعم الارتفاع عامل آخر في جانب الطلب، وهو عودة عديد من الدول إلى فتح اقتصاداتها بشكل تدريجي، بما يعني تفاؤلا بتحريك الطلب على النفط.

علاوة على عامل طمأنة السعودية الأسواق عندما تراجعت الأسعار، بأنها مستعدة لاتخاذ إجراءات إضافية لإعادة الاستقرار إليها.

عبدالعزيز بن سلمان

مصر: انخفاض عجز الميزان التجاري بنسبة 32.4 بالمئة

انخفض العجز في الميزان التجاري بمصر خلال شهر سبتمبر الماضي بنسبة 4ر32 %، ليبلغ 2.7 مليار دولار مقابل 4 مليارات دولار خلال الشهر ذاته من العام الماضي.

وبحسب "واس" أوضح الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، في نشرته الصادرة أمس ، أن قيمة الصادرات تراجعت بنسبة 2.8 %، لتبلغ 2.3 مليار دولار خلال شهر سبتمبر الماضي مقابل 2.4 مليار دولار للشهر ذاته من العام الماضي، فيما انخفضت قيمة الواردات خلال الفترة المذكورة بنسبة 21.3 %، لتبلغ 5 مليارات دولار مقابل 6.4 مليارات دولار.

تونس: تراجع عائدات السياحة 64 بالمئة في 10 أشهر

تراجعت العائدات السياحية في تونس 64 بالمئة في الاشهر العشرة الاولى من العام الحالي، وفق بيانات للبنك المركزي، صدرت الجمعة.

وقال البنك المركزي إن عائدات السياحة بلغت 1.92 مليار دينار (700.3 مليون دولار) حتى 10 ديسمبر الجاري، مقابل 5.35 مليار دينار (1.94 مليار دولار) في نفس الفترة من العام الماضي.

وفق البيانات الجديدة، بلغ احتياطي تونس من العملة الصعبة 22.5 مليار دينار (8.91 مليار دولار) في 10 ديسمبر، تغطي واردات البلاد لمدة 157 يوما، مقابل 19 مليار دينار (6.91 مليار دولار) تعادل تغطية الواردات لمدة 107 أيام بنهاية الفترة المقابلة من عام 2019.

وفي وقت سابق، توقعت وزارة السياحة التونسية تسجيل تراجع حاد للعائدات السياحية في كامل العام 2020 بنسبة 66 بالمئة، وبنسبة 80 بالمئة في عدد ليالي المبيت السياح في الفنادق التونسية، وتراجع بنسبة 79 بالمئة في عدد السياح الوافدين.

وأشارت بيانات البنك المركزي، إلى أن مداخيل الشغل المتراكمة بلغت 5.3 مليار دينار (1.94 مليار دولار) في 10 ديسمبر، مقابل 4.8 مليار دينار (1.77 مليار دولار) قبل سنة.

وتتوقع الحكومة التونسية انكماش الاقتصاد بنسبة 7.3 بالمئة في كامل العام 2020، مقابل توقعات في قانون المالية بداية العام بتسجيل نمو بنسبة 2.7 بالمئة. والاقتصاد التونسي، الذي تشكل السياحة أهم مصادره للعملة الصعبة، تضرر بشدة جراء جائحة كورونا، التي أدت إلى إغلاق الحدود وتعطيل حركة الطيران.

أميركا اللاتينية تحقق أسوأ انخفاض للناتج منذ قرن

قضى فيروس كورونا في عام 2020 على نسبة كبيرة مما حققته أمريكا اللاتينية خلال أعوام من الإصلاح والاستثمارات، وعزز تفشي الفقر ورفع معدلات البطالة، والآن يجب على المنطقة مواجهة شبح عقد ضائع جديد.

ووفقا لـ"الفرنسية"، استخدم هذا المصطلح الذي استحدث في الثمانينيات عندما أدت أزمة الديون إلى انهيار الاقتصاد الإقليمي، على نطاق واسع من قبل الهيئات الدولية لوصف ما يمكن توقعه في شبه القارة الأمريكية بسبب فيروس كورونا.

في (أكتوبر)، عند نشر توقعاته الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حذر صندوق النقد الدولي من أنه سيكون لكوفيد – 19 تأثير كبير في الوظائف وقد يدمر جزءا من التقدم الاجتماعي الذي حققته المنطقة حتى عام 2015.

ووفقا لهذه المنظمة الدولية، لن يعود الدخل الفردي الفعلي إلى المستوى الذي كان عليه قبل الوباء إلا في عام 2025، أي بعد عقد. وقالت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي أحدث هيئة تعدل توقعاتها هذا الأسبوع، "إن المنطقة ستشهد انكماشا بنسبة 7.7 في المائة في النشاط الاقتصادي عام 2020، وهو أسوأ انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي منذ قرن".

ومع الأخذ في الحسبان الأعوام الستة الماضية التي شهدت نموا ضعيفا جدا، بمتوسط 0.3 في المائة بين عامي 2014 و2019، والأعوام الأربعة التي سيرفع معدل البطالة إلى ما يقرب من 11 في المائة، وهي زيادة بثلاث نقاط عن عام 2019.

وكان النساء والشباب والعمال ذوو المهارات المتدنية الأكثر تضررا من فقدان الوظائف في منطقة أمريكا اللاتينية التي تعد المنطقة الجغرافية الأكثر تضررا من الوباء حيث أصيب 14.1 مليون شخص، توفي منهم 478 ألفا.

وأطلق برنامج الأغذية العالمي تحذيرا من أن 17 مليون شخص ليس لديهم طعام، ليس فقط بسبب تأثير كوفيد – 19 بل أيضا بسبب إجراءات العزل التي منعت الناس من تحقيق دخل. وحذرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة "يونيسيف" في مطلع (ديسمبر)، من أن ما لا يقل عن 23.4 مليون طفل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يحتاجون إلى مساعدات إنسانية، أي أكثر بثلاث مرات من العام السابق.

وقالت جان جوف المديرة الإقليمية لليونيسيف "لم يسبق أن تأثر هذا العدد الكبير من الأطفال في وقت واحد بحالات طوارئ متعددة في هذا العدد من الدول".

يقدر أنها ضرورية للعودة إلى مستوى نشاط ما قبل الجائحة، "يمكننا القول إن المنطقة تواجه عقدا ضائعا جديدا"، على ما قالت أليسيا بارسينا الأمينة العامة للجنة.

وفي (نوفمبر)، أفادت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنظمة العمل الدولية بأنه سيتم فقدان 47 مليون وظيفة في المنطقة مع إغلاق 2.7 مليون شركة، ما

إندونيسيا تدشن ميناء «إستراتيجيا» بتكلفة 3 مليارات دولار

دشن رئيس إندونيسيا جوكو ويدودو ميناء باتيمبان البحري في جاوة الغربية ، قائلا إن الميناء الجديد سيكون له دور "إستراتيجي" في تعزيز الاقتصاد الذي تعصف به الجائحة، بحسب ما نشرت "رويترز".

تكلفة الميناء 43.2 تريليون روبية (3.07 مليار دولار) ويقع في بلدة سوبانج التي تبعد 140 كيلومترا شرقي العاصمة جاكرتا، وهو من مشروعات البنية التحتية ذات الأولوية للحكومة، ويهدف لتعزيز أكبر اقتصاد في جنوب شرق آسيا وتخفيف الضغط علي ميناء تانجونج بريوك المزدحم في العاصمة.

وقال الرئيس في كلمة عن بعد من القصر الرئاسي إنه تم الانتهاء من المرحلة الأولى من المراحل الثلاث للمشروع الإستراتيجي في الإقليم الأكثر سكانا.

وتابع "في خضم الجائحة، استكملنا أحد المشروعات الإستراتيجية الوطنية، باتيمبان.. بفضل موقعه الإستراتيجي، أثق بأن باتيمبان سيكون السبيل لربط قطاعات شتى، من الصناعة التحويلية إلى الزراعة، وزيادة الصادرات".

شُيد الميناء بتمويل ياباني، ومن المتوقع أن يدعم التعافي الاقتصادي في إندونيسيا بعدما عانت من ركود للمرة الأولى خلال 22 عاما في الربع الثالث من السنة.

سعت الحكومة لتشييد الميناء لتعزيز قدرة الصادرات الإندونيسية على المنافسة، لاسيما في صناعة السيارات.

وقال وزير النقل بودي كاريا سومادي إن التشغيل التجريبي للميناء بدأ الشهر الجاري. واليوم الأحد أول أيام التشغيل الرسمي.

وتابع "ستشمل باكورة علميات التشغيل تصدير أول شحنة من باتيمبان، وتضم 140 سيارة من إنتاج تويوتا ودايهاتسو الى بروناي دار السلام".

من المتوقع الانتهاء من الميناء في 2027، ويُنتظر أن يتيح ما يصل إلى خمسة ملايين وظيفة في جاوة الغربية.

«بريكست»: الأوروبيون يطالبون بضمانات لحماية سوقهم

يهدد الخلاف حول مسألة الصيد البحري بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي، نتيجة المفاوضات التي استؤنفت أمس، للتوصل إلى اتفاق لمرحلة ما بعد بريكست، قبل عشرة أيام فقط من انفصال بريطانيا النهائي عن التكتل، وفقا لـ"الفرنسية".

ويطالب الأوروبيون بضمانات لحماية سوقهم الضخمة من اقتصاد بريطاني متحرر قد لا يحترم معاييرهم، في وقت تعالت فيه التحذيرات البريطانية من عدم التوصل إلى اتفاق ما لم يحصل تغير أساسي في مواقف المفوضية الأوروبية في الأيام المقبلة.

وبعدما غادرت رسميا الاتحاد الأوروبي في 31 (يناير) الماضي، ينبغي إبرام اتفاق قبل أن تخرج المملكة المتحدة من السوق الأوروبية الموحدة والاتحاد الجمركي في 31 (ديسمبر) عند الساعة 23:00 ت ج.

ويضاف إلى ضغط الوقت بالنسبة إلى الأوروبيين، الضغط الذي يمارسه برلمانهم، إذ يطالب النواب الأوروبيون بإنهاء المفاوضات للتمكن من درس الاتفاق والمصادقة عليه كي يدخل حيز التنفيذ في الأول من (يناير).

كليمان بون

بوريس جونسون

لكن هذا الموعد النهائي على غرار مواعيد نهائية أخرى في مسلسل بريكست، تم تجاوزه في مواجهة خطر الخروج دون اتفاق بسبب عواقبه الاقتصادية الوخيمة.

وقد يدخل اتفاق يتم التوصل إليه في اللحظة الأخيرة، حيز التنفيذ بشكل مؤقت، ويبدو أن الدول الأعضاء تؤيد هذا الخيار، على أن يصادق البرلمان الأوروبي عليه في وقت لاحق.

ولم يستبعد كليمان بون وزير الدولة الفرنسي للشؤون الأوروبية، مواصلة المفاوضات بعد عطلة نهاية الأسبوع، إذ قال "من الطبيعي ألا نقول اسمعوا، إنه سنتوقف، وبالتالي نضحي بكل شيء".

ورغم عقد مفاوضات مكثفة حول مسألة الصيد البحري، يبدو أنه يصعب التوصل إلى تسوية والخلافات لا تزال نفسها وفق ما أفاد به مصدر أوروبي البارحة الأولى.

واشترط الأوروبيون الحصول على تسوية لمسألة الصيد من أجل السماح للبريطانيين بالوصول من دون رسوم جمركية ولا حصص إلى سوقهم الموحدة الضخمة، ويعد البريطانيون هذا الأمر قضية مهمة لا يمكن تجاهلها، إذ إن الاتحاد الأوروبي هو أول شريك تجاري لهم.

ويعد رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون، أن المطالب الأوروبية غير

اليابان تقر ميزانية قياسية بقيمة تريليون دولار

وافقت حكومة اليابان برئاسة رئيس الوزراء يوشوهيدي سوجا أمس الاثنين على مشروع ميزانية قياسية بقيمة 106.6 تريليون ين (تريليون دولار) للعام المالي المقبل الذي يبدأ في أول أبريل 2021، في الوقت الذي تكافح فيه اليابان للتغلب على تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد، بحسب ما نشرت "الألمانية".

وتمثل قيمة ميزانية العام المالي الجديد الذي ينتهي في مارس 2022 رقما قياسيا جديدا للعام التاسع على التوالي رغم استمرار المخاوف بشأن

سلامة الوضع المالي لليابان. وتزيد قيمة ميزانية العام المالي الجديد بنسبة 3.8 % عن ميزانية العام المالي الحالي الأولية، بحسب تأكيدات وزارة المالية.

وذكرت وكالة بلومبرج للأنباء أن الإنفاق الفعلي للحكومة اليابانية خلال العام المالي المقبل قد يكون أعلى من ذلك بكثير في ظل احتمالات اللجوء إلى إقرار ميزانيات تكميلية خلال العام، بعد أن شهد العام المالي الحالي إقرار 3 ميزانيات تكميلية بقيمة إجمالية بلغت 73 تريليون ين لمواجهة تداعيات جائحة فيروس كورونا.

وقال تارو أسو وزير المالية الياباني إن "تحقيق التوازن هو أصعب جزء في إعداد الميزانية".

وتعتزم حكومة رئيس الوزراء سوجا إصدار سندات جديدة بقيمة 43ر6 تريليون ين خلال العام المالي المقبل لتمويل الميزانية بزيادة قدرها 11 تريليون ين عن خطة إصدار السندات في العام المالي الحالي.

وسيتم تغطية حوالي 41% من قيمة الميزانية من خلال الاقتراض، مقابل 32% تقريبا بالنسبة لميزانية العام الحالي.

وستزيد مخصصات الإنفاق الاجتماعي في ميزانية العام الجديد لتصل إلى رقم قياسي قدره 35.8 تريليون ين، بما يعادل نحو ثلث إجمالي الميزانية، في ظل الارتفاع السريع لنسبة المسنين في المجتمع الياباني مما يؤدي إلى زيادة في نفقات الرعاية الصحية والتقاعد، بحسب وكالة كيودو اليابانية للأنباء.

الإبقاء على سعر الفائدة على القروض الخمسية في الصين

قرر البنك المركزي الصيني أمس الاثنين الإبقاء على سعر الفائدة الاساسية على القروض التي يبلغ مداها 5 سنوات عند مستوى 4.65 % ، بحسب ما نشرت "الألمانية".

يأتي هذا القرار ليبقي على سعر الفائدة على القروض الخمسية للشهر الثامن على التوالي.

كان البنك المركزي قد قرر في نوفمبر الإبقاء على سعر الفائدة الرئيسية عند مستواه الحالي دون تغيير وذلك للشهر السابع على التوالي، بعد أن كشفت البيانات الرسمية تحسن وتيرة النمو الاقتصادي خلال الربع الثالث من العام الحالي.

وذكر البنك أن الفائدة على القروض السنوية ستظل عند مستوى 3.85 % وعلى القروض الخمسية عند مستوى 4.65 %.

كانت أخر مرة خفض فيها البنك المركزي الصيني الفائدة على القروض الخمسية والسنوية في أبريل الماضي، حيث تم خفض فائدة القروض السنوية بمقدار 20 نقطة أساس والقروض الخمسية بمقدار 10 نقاط أساس. كان الاقتصاد الصيني قد سجل نموا خلال الربع الثالث من العام الحالي بمعدل 4.9 % مقابل 3.2 % من إجمالي الناتج المحلي خلال الربع الثاني من العام الحالي.